استقبل المهنئين بالعيد في وزارة الكهرباء والماء بحضور بوشهري والوكلاء المساعدين

الجسار: «الكهرباء» اجتازت موسم الذروة بنجاح وبدأنا الاستعداد للصيف القادم

م.الجسار وم.بوشهري في استقبال المهنئين

الجسار متحدثا للصحافيين

م.أحمد الجسار يتلقى التهاني بالعيد

دارين العلي

قال وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م.أحمد الجسار إن الصيف الماضي كان من أنجح المواسم التي مرت على الوزارة، حيث انقضى موسم الذروة بنجاح كبير، وفقا للمعدلات والقياسات التي رصدت زيادة بنسبة 3٪ فقط في الاستهلاك بدلا من 8٪ مع بعض حالات الانقطاع التي وقعت وهي حالات طبيعية كانت الاستجابة لها سريعة وهذا ما لمسه المواطنون من قبل الوزارة.

وشكر الجسار في حديث للصحافيين صباح أمس عقب استقباله المهنئين بعيد الأضحى المبارك جميع المستهلكين الذين تعاونوا مع الوزارة خلال الفترة السابقة، لافتا إلى انه بعد أن انتهى الصيف أخذت القراءات والقياسات وكان معدل الزيادة والنمو على الطلب على الشبكة بحدود 3٪ عن العام الماضي، وهو أقل من المعدل المتوقع ما بين 8 و10٪، ما يعطي مؤشرا مبدئيا بأن هناك تعاونا كبيرا من المواطنين والمقيمين في ترشيد استخدام الكهرباء والماء.

تشغيل 3 وحدات في الزور الشمالية و4 مشاريع كهربائية مطروحة على هيئة الشراكة

5 مليارات دينار المبالغ المرصودة لإنشاء شبكات الطرق وافتتاح بعض أجزاء طريق الجهراء خلال العام الحالي

ولفت إلى أن عملية تحصيل الفواتير حققت نجاحا بانعكاسها على توفير الاستهلاك، معلنا عن تشكيل لجنة لتقييم الصيف الماضي، وتحديد نسبة الزيادة، والأسباب التي انعكست على هذه الزيادة، معتبرا ان نسبة الزيادة 3٪ أمر طيب تسمح بالقول «اننا حققنا نجاحا في الصيف الماضي».

وقال إن المرحلة القادمة هي مرحلة الاستعداد للصيف القادم، ولابد أن نبدأ من الآن بدراسة الشبكة، والظواهر التي حصلت عليها والمشاكل التي حدثت فيها، ومن ثم نعالجها استعدادا للصيف القادم، لافتا الى البدء بأعمال الصيانة السنوية في جميع المحطات سواء المحطات الكهربائية أو تقطير المياه، بالإضافة إلى شبكات التوزيع ومحطات التحويل منذ قرابة الأسبوعين وتستمر إلى نهاية شهر مايو القادم، وسوف تخرج الكثير من الوحدات لتدخل في الصيانة، تجهيزا للصيف القادم وفق برامج محددة.

وأضاف الجسار أن الوضع جيد سواء في الكهرباء أو الماء، بتعاون المواطنين والمقيمين، الذين نطلب منهم أن يستمروا في هذا الاتجاه في توفير استخدام الكهرباء والماء بحدود الحاجة التي يحتاجون إليها بعيدا عن الزيادة والتبذير، متمنيا من الجميع المحافظة على هذه الثروة الموجودة لدينا.

وفي سياق منفصل، أعلن عن تشغيل 3 وحدات من إجمالي 6 وحدات من محطة الزور الشمالية، ضمن المرحلة الأولى للمحطة سابقة البرامج التي وضعت لها، لافتا الى انه وفق البرنامج ستكتمل جميع وحداتها مع نهاية الصيف المقبل.

وقال الجسار إن المحطة تحتوي على توربينات بخارية وغازية، مقدما الشكر لهيئة الشراكة على تعاونهم مع الوزارة التي قد تكون من أكثر الجهات التي ترسل لهم طلبات مشاريع، معلنا عن ارسال طلبات بـ 4 مشاريع تريد وزارة الكهرباء إنشاءها، أهمها المرحلة الثانية من محطة الزور الشمالية والتي بدأت هيئة الشراكة بتجهيزها وطرحها وتعتبر من المشاريع الاستراتيجية.

ولفت الى أن مشروع محطة الخيران وهو بالتوازي مع المرحلة الثانية للزور، وكذلك محطة العبدلية لإنتاج الطاقة الشمسية بنظام الدورة المزدوجة للتوربينات الغازية، لافتا الى انه من المشاريع الريادية من الناحية التقنية ومن المشاريع النادرة ذات التقنية العالية، لافتا إلى أن هناك تعاونا كبيرا ما بين وزارة الكهرباء والماء وهيئة الشراكة، ما بين القطاعين العام والخاص، آملا أن تتم تحقيق هذه البرامج في مواعيدها.

وردا على سؤال حول استمرار الازدحامات المرورية، أشار إلى أن هذه المشكلة نعاني منها جميعا، لذلك وزارة الأشغال العامة وضعت استراتيجية كاملة لإنشاء شبكة من الطرق تضع حلولا جذرية لمشاكل الازدحامات المرورية وترفع الضغط عن الشبكة الحالية للطرق، ورصدت لها ميزانيات كبيرة تصل إلى قرابة 5 مليارات دينار، والآن تم الارتباط مع العقود التي تنفذ بحدود نصف هذا المبلغ، ومن المتوقع أن يتم افتتاح بعض أجزاء طريق الجهراء خلال العام الحالي، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه في الربع الثالث من العام القادم، ويعقبه طريق جمال عبدالناصر الذي أوشكت بعض الأجزاء منه على الانتهاء، وسوف يتم افتتاح الأجزاء التي ينتهي العمل بها من أجل التيسير أولا بأول على المواطنين، وهذه من الطرق التي سوف تسحب الضغط على الطرقات، لافتا إلى أن الازدحام المروري من المشاكل المشتركة بين عدة جهات، طالبا من المواطنين والمقيمين كذلك حسن استغلال هذه الطرق بما يحتاجون إليه.

م.أحمد الجسار وم.محمد بوشهري وم.عواطف الغنيم مع الوكلاء المساعدين وعدد من المهنئين (أحمد علي)

في إطار حملة «الهلال الأحمر» الخامسة لمساعدة النازحين في لبنان

الكويت تتكفل بعلاج عدد من مرضى الكلى من النازحين السوريين

الهلال الأحمر الكويتي يقدم مساعدات لغسيل الكلى للنازحين السوريين

موفد الهلال الأحمر الكويتي يطلع على أوضاع النازحين السوريين في طرابلس شمال لبنان

بيروت ـ كونا: أعلنت جمعية الهلال الأحمر الكويتية أمس عن التكفل بعلاج عدد من مرضى غسيل الكلى من النازحين السوريين في مدينة طرابلس شمالي لبنان.

وقال موفد الجمعية محمد المطيري في تصريح لـ «كونا» إن الهلال الأحمر وفي إطار الحملة الخامسة لمساعدة النازحين السوريين في لبنان تتكفل بتغطية علاج ست حالات من مرضى غسيل الكلى لمدة ستة اشهر.

وأشار المطيري إلى أن الهلال الأحمر يسهم عبر مشروع غسيل الكلى في مستشفى (أورانج ناسو) الحكومي في طرابلس بالتخفيف من بعض الأعباء الاستشفائية الباهظة التي يتكبدها النازحون الذين يعيشون أساسا في ظروف معيشية صعبة.

وأضاف أن الجمعية تسعى عبر مشاريعها المتعددة في لبنان إلى دعم النازحين المنتشرين في مختلف المناطق اللبنانية وتقديم ما امكن من المساعدات التي قد تخفف من حجم معاناتهم.

من جهته، أشاد مدير المستشفى د.خالد كمال الدين في تصريح لـ «كونا» بتعاون الهلال الاحمر مع المستشفى منذ اكثر من عامين ومساهمته في علاج بعض حالات غسيل الكلى لدى النازحين التي هي من الحالات الطبية ذات التكلفة المادية الباهظة.

وأشار كمال الدين إلى أن موفد الهلال الأحمر اطلع على سير العمل في المركز وتفقد أوضاع النازحين السوريين الذين يقصدون المركز لغسيل الكلى.

يذكر أن رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي د.هلال الساير قام في فبراير الماضي بزيارة مستشفى (اورانج ناسو) وقدم باسم الجمعية مواد طبية وأدوية ولوازم طبية للمرضى.

وكان الهلال الأحمر الكويتي نفذ في الأيام الماضية حملة توزيع أضاحي العيد على النازحين السوريين في لبنان استفاد منها ما يفوق 10 آلاف نازح.

استقبل مهنئيه في ديوان عام المحافظة

المهنا ومختارو العاصمة.. بحثوا تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين ومواجهة مشكلة العزاب

ثابت المهنا مستقبلا مهنئيه

جانب من الاستقبال

استقبل محافظ العاصمة الفريق ثابت المهنا في ديوان عام المحافظة عددا من مختاري المحافظة وجموع من المهنئين بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

وتبادل المهنا مع المختارين والحضور الأحاديث الودية التي لم تخل من بعض الموضوعات المتعلقة بالخدمات العامة للمواطنين والتي تزداد في الأعياد والعطل الرسمية كما تم التطرق الى مشكلة سكن العزاب في المناطق النموذجية ومعالجتها وفق القرارات الحكومية الأخيرة الصادرة في هذا الشأن.

خلال اعتصام العشرات من أصحاب طلبات 1999/98

الهاجري: هل الدولة بحاجة إلى مال لتبيع الأراضي وتمنعها عن المواطنين؟

عادل الشنان

اعتصم عشرات المواطنين من أصحاب الطلبات الاسكانية للعام 1999/98 وما قبل عام 2000، في منطقة خيطان مساء أمس احتجاجا على إعلان الحكومة عن مزاد أراضي خيطان، مطالبين بأولوية حصولهم على تلك الأراضي بدلا من طرحها في المزاد.

وفي هذا السياق وصف الناطق الرسمي لحملة «متى نسكن؟» مشعان الهاجري مزاد أراضي خيطان بالباطل والمخالف للقانون الذي ضمن للمواطنين حق الرعاية السكنية، وجعلها مجلس الأمة من اهم الأولويات التي يجب العمل على تطبيقها قائلا: ان ابناءنا كبروا واصبحوا على وشك الزواج ولم نحصل على حقنا في السكن كبقية المواطنين، متسائلا متى نسكن بعد طول هذا الانتظار؟

وطالب الهاجري وزير الاسكان ياسر أبل بأن يتحلى بالشجاعة لحل القضية أو أن يقدم استقالته إذا وجد نفسه غير قادر على إيجاد حل مناسب لها، لافتا إلى ضرورة أن يتحلى جميع المعنيين بالمسؤولية وان يتقيدوا بكلمة صاحب السمو الأمير الذي أوصى جميع المسؤولين والنواب بسرعة ايجاد الحلول المناسبة للقضية الاسكانية.

وأضاف: ان التاجر قادر على أن يشتري الأرض في أي موقع وأي منطقة يريد فلماذا تريد الدولة أن تمكن البعض من ارض خيطان تحديدا، مع العلم ان مثل هذا التوجه سيساعد في رفع قيمة العقار ويؤخر وصول الدور لمستحقي الرعاية السكنية، متسائلا: هل الدولة بحاجة إلى المال حتى تقوم بطرح الأراضي الإسكانية في المزاد وتمنعها عن المواطنين؟، مطالبا بضرورة ايقاف المزاد وتوزيع ارض منطقة خيطان على المواطنين، لاسيما انها ارض جاهزة بالخدمات ولا تحتاج سوى التوزيع.

جانب من الاعتصام

المعتصمون رفعوا لافتات «حق السكن»

وقال الهاجري: من المؤسف أن تصل بنا الأمور الى هذا المستوى من التخطيط والنظرة غير السليمة من قبل بعض المسؤولين المعنيين بالقضية الاسكانية، مشيرا إلى أن الادارة السيئة هي التي جعلت أصحاب هذه الطلبات يتأخرون في الحصول على حق الرعاية السكنية بعد أن حصل كثير من التلاعب في الملف الاسكاني من خلال ادخال آلاف الحالات المزورة من قبل مدعي الاعاقة الذين حلوا مكان أصحاب الطلبات الحقيقية، داعيا الوزير ابل الى كشف عن نتائج اللجنة المشكلة بين الاسكان والهيئة العامة للإعاقة فيما يخص مدعي الاعاقة، متسائلا هل باستطاعة الوزير أن يسحب تلك البيوت في حال ثبت ذلك؟